الإعراب الضعيف

في (البيان في غريب إعراب القرآن)

بقلم الدكتور

حمود بن عتيق راضي المعبدي

أستاذ اللغة والنحو والصرف المشارك ـ جامعة شقراء

المملكة العربية السعودية

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م

الجزء الرابع (إصدار ديسمبر)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإعراب الضعيف في (البيان في غريب إعراب القرآن)

حمود بن عتيق راضي المعبدي

أستاذ اللغة والنحو والصرف المشارك ـ جامعة شقراء ـ المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : homoud205@gmail.Com

الملخص

يقف هذا البحث عند أوجه الإعراب التي حكم أبو البركات الأنباري، بضعفها في كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن)، وهي إمّا ضعيفة لمجيئها على خلاف القياس، أو لأنّها تؤدي إلى خلاف المعنى المراد. وقد اتخذت تلك المسائل مظهرين اثنين، أحدهما: أنْ يصرح الأنباري بضعف ذلك الوجه أو تلك الوجوه؛ لمخالفتها القياس، والمظهر الآخر: ألّا يذكر ضعفه مع مخالفته القياس وذكر النحاة ضعفه، وقد جاء البحث مكونًا من مقدّمة ذُكر فيها ارتباط النّحو بالقرآن الكريم، وسبب الدراسة، والدّراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطّته. والتمهيد، وفيه تعريف الإعراب الضّعيف لغة واصطلاحًا، والحكم النّحوي، والألفاظ الدّالة على الضّعف في البيان، وأسباب التّضعيف فيه. ثُمّ المبحث الأوّل، وفيه مسائل نصَّ البيان على ضعفها، والمبحث الثاني، وفيه مسائل غير قياسية، لم يضعفها، ثُمّ خاتمة. وقد اشتمل البحث على سبع عشرة مسألة، وأقوال النحاة والمعربين فيهنّ.

الكلمات المفتاحية: الإعراب، الضعيف، البيان، غريب إعراب القرآن، الأنباري.

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

٣٩١٦

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

Weak Parsing in (Al-Bayan fi Ghareeb 'I'rab Al-Quran)

Hamoud bin 'Ateeq Radhi Al-Ma'badi

Associate Professor of Language ،Syntax and Morphology,Shaqra'a University

Email: homoud205@gmail.Com

Abstract

This research deals with the aspects of the parsing that Abu Al-Barakat Al-Anbari judged as weak in his book (Al-Bayan fi Ghareeb 'I'rab Al-Quran). They are either weak because they are in contrast to analogous aspects ،or because they lead to a conflict with the intended meaning. These issues have taken two manifestations. One of them is that Al-Anbari declares the weakness of that aspect ،or those aspects ،for its violation of analogy; and the other aspect is that its weakness is not mentioned though violating analogy but the grammarians mentioned its weakness. The research consists of an introduction – containing the connection of parsing with the Holy Qur'an ،justification for the study ، previous studies ،research approach and plan – followed by a prelude that includes the definition of weak parsing linguistically and idiomatically ،the syntactic judgment ،the expressions indicating weakness in the statement ،and the reasons for weakening it. Thenceforth ،the first chapter covers issues of the statement indication of its weakness ، followed by the second chapter that contains non-standard issues – which Al-Anbari did not weaken – and then a conclusion. The research encompasses seventeen issues ، along with the opinions of grammarians and parsers about them .

Keywords: Parsing ،the weak ،the statement ،the parsing of the peculiar of the Qur'an (Ghareeb 'I'rab Al-Quran) ،Al-Anbari.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله منزل القرآن، وباعث المصطفى بهذا اللسان، صلى الله عليه وعلى الآل والصحب ومن تبعهم بإحسان. أما بعد:

فإنَّ القرآن أساس النحو، منه بدأ وإليه يعود؛ فقد نشأ النحو بسبب اللحن في القرآن، فهو فرع عنه، وخادم له، ووُلِد لحفظ لغته، وفهم معانيه الدقيقة وحَلّ مشكله.

مما يدل على فضل النّحو، وقوة الحاجة إليه، ومعرفة أحكامه من الواجب والممنوع، والحسن والضعيف...، قال حذيفة بن اليمان -رضي الله عنه-: (وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني)[1]

ولا ريبَ أنَّ الإعراب الضعيف مُدْرَكٌ لقارئ كتب إعراب القرآن، فيحسن العلم به، مخافة أن يقع فيه. فكان هذا البحث الموسوم بـ (الإعراب الضعيف في البيان في غريب إعراب القرآن) وسُبق هذا البحث بدراسات مشابهة له، منها:

١- (التوجيه النحوي والدلالي للأوجه الضعيفة عرضًا ودراسة) إعداد: د. هيفاء الحواس، بحث منشور بجامعة الأزهر (حولية كلية اللغة العربية: بنين بجرجا)، عُنِي البحث بخمس مسائل نحوية خلافية، ودرس الوجه الضعيف في تلك المسائل وتوجيهه النحوي والدلالي؛ لإظهار جوازه ما أمكن.

٢- (تضعيف الوجه النحوي في إعراب القرآن الكريم)، رسالة دكتوراه، من تقديم: حسن بن عبيد المعموري، جامعة بابل، ولم يظهر من هذه الدراسة في المنظومة إلا الفهرس والمقدمة. وقد ذكر الباحث في مقدمته

---

(١) صحيح البخاري: ٩/٥١.

دراسته الوجوه الضعيفة في إعراب القرآن، وما دعا إلى تضعيفها، ومناقشة المسائل في أبوابها مناقشة مستفيضة.

ويظهر لي أن اتّساع جغرافية هذه الدراسة لا يتناسب مع حجمها كما يظهر من الفهرس، إذ لم تتعدّ صفحاتها الثلاثمائة صفحة.

وهذا البحث يختلف عن هاتين الدراستين في حدوده وغايته، ومنهجه في معالجة المسائل.

وقد سار هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ للكشف عن وجوه الإعراب الضعيفة، وما خرج منها عن القياس، وما جاء موافقًا له.

واقتضت خطة هذا البحث أن تكون على مقدمة وتمهيد ومبحثين، وذلك على النحو الآتي:

التمهيد: اشتمل على تعريف الإعراب الضعيف لغةً واصطلاحًا، والحكم النحوي، والألفاظ الدالّة على الضعيف في البيان، وأسباب التضعيف فيه.

المبحث الأول: مسائل نص البيانُ على ضعفها.

المبحث الثاني: مسائل غير قياسية لم يضعفها.

خاتمة حوت أهم النتائج.

التمهيد

الإعراب اللغة: الإبانة والإفصاح عن الشَّيء، يقال: أعرب عنه لسانه وعَرَّب، أي: أبان وأفصح، والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني والألفاظ(١).

الإعراب في الاصطلاح: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرفٍ أو سكون أو حذفه(٢). وقيل: (هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظًا وتقديرًا)(٣).

والضعيف في اللغة: ضعُف يضعُف ضَعْفًا وضُعْفًا، والضُّعْف خلاف القوة. يقال: الضَّعْف في العقل والرَّأي، والضُّعْف في الجسد، وهما لغتان جائزتان في كل وجه. ويقال: أضْعَفْتُ الشيء إضعافًا، وضاعَفْتُهُ مضاعفةً، وضعَّفْتُه تضعيفًا، إذا زاد على أصله فجعلهُ مِثْلَين أو أكثر(٤).

قال الجرجاني (ضعيف التأليف: أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف قانون النحو، كالإضمار قبل الذكر لفظًا أو معنىً، نحو: ضرب غلامُه زيدًا)(٥).

إنَّ سنَّ القوانين اللغوية، ووضع قواعد تأليف الكلام، وما قام به العلماء من إعمال العقل لإيجاد قواعد معياريّة يلتزم بها المتكلم، اقتصت أنواعًا من

---

(١) ينظر تهذيب اللغة، وتاج العروس (عرب).
(٢) ينظر: شرح الحدود النحوية: ١٢١.
(٣) ينظر: التعريفات: ٣١.
(٤) كتاب العين، ومعجم مقاييس اللغة، والصحاح (ضعف).
(٥) التعريفات: ١٧٩.

الأحكام النحوية، فكان الواجب والممنوع، والحسن والقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء[١].

والقبيح قد يكون جائزًا، وإنما استُقبح لضعفه، فـ (عامة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه، ينبغي أن يكون جميع ذلك مجوّزًا فيه، ولا يمنعك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضًا)[٢].

وقد عبّر كتاب البيان عن الضعيف بألفاظ أخرى، كقوله: (والأول أذهب في القياس)، وقوله: (هو أقيس القولين) و (وليس لقولِ... وجهٌ)، و(هذا القول ليس بمرضٍ)، و(ليس بشيء)، و(في هذا الوجه بُعد وهو مع بُعده جائز)، و(يبعد)، و(قليل في كلامهم)، و (لا يحسن)[٣]، فضلًا عن قوله: (ضعيف، وضعيف في القياس، وضعيفٌ جدًا) ونحوها.

وظهر لي أنَّ الإعراب إنما يكون ضعيفًا في البيان إذا خالف القاعدة النحوية، أو أدى إلى معنى مخالف للمراد، ويلزم أن تكون المخالفة صناعةً أو معنى؛ مخالفة محتملة، لا أن تكون ضد الصواب.

ومما جاء ضعيفًا لمخالفة القاعدة النحوية إعراب قوله تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ)[٤]، إذ ذُكِر في إعراب (ما): أن تكون بمعنى الذي في موضع رفع مبتدأ، و(آتيناكم) صلته، والعائد من الصلة محذوف، و(ثم جاءكم رسول) معطوف على الصلة، والعائد إلى (ما) محذوف، وتقديره: ثم جاءكم رسول به، أي: بتصديق ما آتيتكموه... وحذفُ

(١) ينظر: الاقتراح: ١٣٨.
(٢) الخصائص: ٦٠/٣.
(٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٨/١، ٨٥، ١١٣، ٢٤٩، ٢٧٣، ٢٩٧، ٢٨٥، ٣٤٣، ٣٦٠، ٣٧٤.
(٤) سورة آل عمران: ٨١.

العائد من الجملة المعطوفة ضعيف؛ لاتصاله بحرف الجرّ، وفيه حذف حرفٍ وضمير، وذلك ضعف(١).

ومن ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: (وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا)(٢)، فـ (لا يَضرُّكم) (مرفوع على تقدير التقديم والتأخير، وتقديره: ولا يضركم كيدهم شيئًا إن تصبروا وتتقوا، والتقديم والتأخير وتقدير الفاء ضعيف، يكون في حال الاضطرار(٣).

والسبب الآخر للحكم بضعف الإعراب، أن يؤدي إلى معنى مخالف للمراد، ومن هذا الباب ما أورده في قوله تعالى: (فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ)(٤)، فمن قرأ(٥) بنصب (فيكونَ) اعتبرَ لفظ الأمر وجواب الأمر بالفاء منصوب، والنصب ضعيف؛ لأن (كنْ) ليس بأمر في الحقيقة، وإنما معنى (كنْ فيكون) أي: يكوِّنه فيكون(٦).

ومنه وجوه الجزم في (يُقيموا) من قوله تعالى: (قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ)(٧)، أن يكون مجزومًا؛ لأنه جواب (قل) قال: (وهذا ضعيف؛ لأن أمر الله تعالى لنبيه بالقول، ليس فيه أمرٌ لهم بإقامة الصلاة)(٨).

وعلل حكمه بالضعف على الوجه الإعرابي فيهما بما يؤديه الإعراب إلى معنى مخالف للمراد.

---

(١) البيان: ٢٠٩/١.
(٢) سورة آل عمران: ١٢٠.
(٣) البيان: ٢١٨/١،.
(٤) سورة البقرة: ١١٧.
(٥) قرأ بالنصب ابن عامر وحده. ينظر السبعة: ١٦٩، وحجة القراءات: ١١١.
(٦) ينظر: البيان: ١٢٠/١،.
(٧) سورة إبراهيم: ٣١.
(٨) البيان: ٥٩/٢.

المبحث الأول

مسائل نصّ البيان على ضعفها

١ – ضَعْفُ لغةِ: (أكلوني البراغيث)

إذا أُسند الفعل إلى الفاعل الظاهر فيجرد من علامة التثنية والجمع، تقول: قام المحمدان، وقام المحمدون، وقامت الهندات.

ومن العرب من يلحق الفعل الألف والواو والنون، فيقول: قاما المحمدان وقاموا المحمدون، وقُمْن الهندان. على أنها حروف دوالّ كتاء التأنيث، لا ضمائر.

والنحاة يسمُّونها لغة: أكلوني البراغيث[١]، ويسمِّيها ابن مالك: لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة)[٢].

ومن النحاة من أوّل ما ورد على هذه اللغة بما يوفق اللغة الفصيحة، فجعل (الألف والواو والنون) ضمائر وما بعدها بدل منها أو مبتدأ، والجملة السابقة خبر. فهذا سيبويه يقول: (واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبّهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في (قالت فلانةُ)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة)[٣]، وأوّل ما ورد على البدلية.

وفي قوله تعالى: (ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ)[٤] ذهب أبو البركات الأنباري إلى أنّ (كثير) مرفوع لثلاثة أوجه: أحدها: أنّه مرفوع على البدل من

---

(١) ينظر: همع الهوامع: ٢/٢٥٦، ٢٥٧.

(٢) شرح التسهيل: ٢/١١٦.

(٣) الكتاب: ٢/٤٠.

(٤) سورة المائدة: ٧١.

الواو في (عموا وصمّوا)، وهذا يكون على لغة أكلوني البراغيث. والثاني: أنّه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: العُمي والصُّم كثير منهم. والثالث: أنّه فاعل (عموا وصموا)، والواو علامة للجمع لا للفاعل، ولا يكون على لغة أكلوني البراغيث. وهنا صرّح بضعف هذا الوجه، فقال: (وهذا ضعيف؛ لأنّها لغة غير فصيحة[١].

فالحمل على هذه اللغة – كما يرى الأنباري وآخرون– ضعيفٌ لقلتها، هذا إن جُعلت الواو والألف والنون حروفًا دالة، والمضمر هو الفاعل. أمّا إن جُعل المضمر هو الفاعل، والاسم الظاهر بدلًا أو خبرًا، فلا بأس ولا ضعف فيه. والمرادي يذهب مذهب أبي البركات، فينتقد من خرّج هذه الآية على تلك اللغة الضعيفة، فقال (ولا ينبغي ذلك؛ لأن هذه اللغة ضعيفة فلا يُحمل القرآن إلا على اللغات الفصيحة)[٢].

٢ – الجر على الجوار

أثبت النحاة الجرّ بالمجاورة في النعت، كقولهم: هذا جحر ضبٍّ خربٍ، وفي التوكيد، كقول الشاعر:

يا صاح بلِّغْ ذوي الزوجاتِ كُلِّهم[٣]

وفي عطف النسق، كقوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾[٤]. وهو قليل ونادر – عندهم – وسبب للجر ضعيف، فقد أنكره السيرافي وابن جنيّ، وتأوّلا الجرّ في قولهم: (خربٍ) على أنّه صفة لضب، والأصل عند

(١) ينظر: البيان: ٣٠٢/١.

(٢) الجنى الداني: ١٧١.

(٣) من البسيط، ونسبه لأبي غريب، في الخزانة: ٩٠/٥، ٩٣، ٩٤، وبلا نسبة في مغني اللبيب: ٨٩٥.

(٤) سورة المائدة: ٦.

السيرافي: خربٍ الجحرُ منه، بتنوين خرب، ورفع الجحر، ثم الضمير؛ للعلم به، وحوِّل الإسناد إلى ضمير الضب، وخُفض الجحر، ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدّم ذكره فاستتر(١).

وقال ابن جني: الأصل: خربٍ جحرُه، ثم أُنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر(٢).

جاء الجرُّ على الجوار في البيان عند قوله تعالى: (وَأَرْجُلَكُمْ)(٣)، فيمن قرأها بالجرِّ(٤)، قال الأنباري: (وقيل: هو مجرور على الجوار، كقولهم: جحر ضبٍّ خربٍ، وهو قليل في كلامهم)(٥)، وعند قوله تعالى: (وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ)(٦)، في تخريج قراءة الجرّ(٧) في (زرع)، قال: (إنّه مجرور على الجوار وفي جوازه خلاف)(٨).

ووصفه له بالقلة، وأنَّ في جوازه خلافًا، دليل على ضعفه، يؤيد ذلك قول الزجاج: (وقال بعض أهل اللغة: هو جرٌّ على الجوار، فأمّا الخفض على

---

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٧٨/٦، والخصائص: ١٩١/١ – ١٩٣.

(٢) ينظر: الخصائص: ١٩١/١ – ١٩٣، ومغني اللبيب: ٨٩٤، وهمع الهوامع: ٣٠٤/٤.

(٣) سورة المائدة: ٦.

(٤) قرأ بالخفض ابن كثير وحمزة وأبو عمرو، ينظر: كتاب السبعة: ٢٤٢، وحجة القراءات: ٢٢٣.

(٥) ينظر: البيان: ٢٨٥/١.

(٦) سورة الرعد: ٤.

(٧) قرأ بالججر عاصم في رواية أبي بكر ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي، ينظر كتاب السبعة: ٣٥٦، وحجة القراءات: ٣٦٩.

(٨) البيان: ٤٨/٢.

الجوار فلا يكون في كلمات الله)[١]، وذهب النحاس إلى أن الجرّ على الجوار غير مقيس، وقال: (هذا القول غلط عظيم؛ لأنَّ الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه، وإنما هو غلط، ونظيره الإقواء)[٢].

٣ - الإتباع

الإتباع باب واسع في العربية، منه ما يتصل بالحركات، ومنه ما يتصل بالكلمات، فالأول محل نظر النحاة، والثاني محل نظر اللغويين[٣].

ومما يتصل بالحركات اتباع حركة اللام لما قبله في قراءة (الحمدُ لُله)، واتباع حركة الدال لما بعده في قراءة (الحمدِ لِله)[٤].

والأقرب للقياس اتباع الثاني للأول؛ لأنّه جارٍ مجرى السبب والمسبَّب، وينبغي أن يكون السبب أسبق رتبة من المسبَّب.

والإتباع ضعيف في القياس عند النحاة، وضعّفه أبو البركات الأنباري عند قوله تعالى: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ)[٥]، قال: (وزعم بعضهم أن قوله: (ويعلم الصابرين) مجزوم بالعطف على قوله: (يعلم الله)، ولكنَّه فتح ولم يكسر تبعًا لفتحة اللام، وهذا ضعيف)[٦].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ١٥٣/٢.
(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٩/٢.
(٣) ينظر الأشباه والنظائر: ١٥/١ – ٢٩، والكليات: ٣٢/١.
(٤) ينظر المحتسب: ٣٧/١.
(٥) سورة آل عمران: ١٤٢.
(٦) البيان: ٢٢٣/١.

ولعله أراد بقوله: (زعم بعضهم) الباقولي، الذي اختار الاتباع في هذا الموضع[١]. ولعل ضعفه إنما جاء من جهة أن حرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، والاتباع لغة ضعيفة، قال الزمخشري: (ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الاتباع إلا في لغة ضعيفة)[٢].

٤ – إجراء الوصل مجرى الوقف:

الوقف يكون على حرف متحرك فيسكن، وعلى حرف ساكن فلا يُغيّر، إلا إذا أُهمل في الخط، كالتنوين، فإنه يحذف إلا المفتوح، فإنَّه يبدل ألفًا، وله أحكامه ومسائله في مظانه.

وإجراء أحكام الوقف في حالة الوصل لا يكون في اختيار الكلام إلا في ضرورة الشعر، ومن قال به من النحاة في غير الشعر، فقد لجأ إلى وجهٍ ضعيف، والواجب تنزيه القرآن عن التعليل بإجراء الوصل مجرى الوقف[٣].

يقول أبو علي الفارسي: (وقد يجرون الوصل مجرى الوقف في ضرورة الشعر، فيثبتون فيه ما حكمه أن يثبت في الوقف، وليس ذلك مما ينبغي أن يؤخذ به في التنزيل؛ لأنهم إنما يفعلون ذلك لتصحيح وزن أو إقامة قافية، وذانك لا يكونان في التنزيل)[٤].

وإذا ورد في (البيان) شيئٌ من ذلك، فإنّه يحكم عليه بالضعف، فعند قوله تعالى: (وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ)[٥]، ففي (لمّا) وجوه من الإعراب كأن تكون (لمّا) مصدر (لَمَّ)، قال: (ثم أُجري الوصل مجرى الوقف، وهذا

(١) ينظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ٢٥٨/١.
(٢) الكشاف: ١٣٠/١.
(٣) ينظر: همع الهوامع: ١٩٩/٦.
(٤) الحجة: ٣٦٠/٢.
(٥) سورة هود: ١١١.

ضعيف؛ إجراء الوصل مجرى الوقف إنّما يكون في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام)[١].

والآية الكريمة أشكلت على المعربين؛ (إذ ليس يراد بـ (لمّا) ههنا معنى (الحين) ولا معنى (إلا)، ولا معنى (لم)، وأحسن ما يُصرف إليه أنَّه أراد (لمّا) من قوله: (أكلًا لمّا)، ثم وقف، فصار (لمّا) ثم أُجري الوصل مجرى الوقف)[٢]، قال أبو علي: (وهذا مما يجوز في الشعر)، مما لا ينبغي أن يحمل عليه كلام الله تعالى[٣].

وقد ورد نظير هذا في البيان في قراءة من قرأ بسكون الهاء في: (أَرْجِهْ)[٤]، فقال: إنّ ذلك ضعيف؛ لأنَّ الهاء إنما تسكن في حالة الوقف، إلا أنَّه أجري الوصل مجرى الوقف[٥].

واستضعف النحويون إسكان الهاء؛ لأنَّه إنَّما يجوز في الشعر دون الكلام[٦].

وورد في البيان كذلك إضعاف إجراء الوصل مجرى الوقف في توجيه آيات أخرى[٧].

٥ - العطف على الضمير المرفوع المتصل دون فصلٍ:

---

(١) البيان: ٣٠/٢.

(٢) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ٥٩٣/١.

(٣) الحجة: ٣٨٨/٤، وينظر الدر المصون: ٤٠٦/٦.

(٤) سورة الشعراء: ٣٦، وقرأ بسكون الهاء حمزة وعاصم، ينظر كتاب السبعة: ٢٨٩، وحجة القراءات: ٢٩٠.

(٥) البيان: ٢١٣/٢.

(٦) معاني القرآن وإعرابه: ٣٦٥/٢، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ٢٦٢/١، ٤٦٦.

(٧) ينظر البيان على سبيل المثال: ٣٥٤/٢، ٣٨٦.

لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل، بارزًا كان أو مستترًا، إلا بعد توكيده بضمير منفصل، كقوله تعالى: (لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ)[١]، أو بالمفعول كقوله تعالى: (يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ)[٢]، أو يكون الفصلٍ بـ (لا)، نحو (مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا)[٣]، ويضعف العطف بغير فصلٍ أيّ فصل.

قال سيبويه: (فإن قلت: رُوَيْدَكم وعبدُالله، فهو أيضًا رفعٌ وفيه قُبح؛ لأنَّك لو قلت: اذهبْ وعبدُالله، كان فيه قبحٌ، فإذا قلت: اذهبْ أنت وعبدُالله، حسُنَ)[٤]، وقال: (ولا يُعطف على المرفوع الضمير إلا في الشعر، وذلك قبيح)[٥]، أي يقبح العطف بلا فاصل.

فـ (لو قلت: قُمْ وعبدُالله، كان جائزًا على قُبْح، حتى تقول: قُمْ أنت وعبدالله)[٦]، أي زال قُبحه بالتوكيد.

عرض البيان وجهًا في إعراب (الصابئون) من قوله تعالى: (إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ)[٧]، فقيل من جوه إعرابها أنّه معطوف على المضمر المرفوع في (هادوا)، وهو ضعيف؛ لأنَّ العطف على المضمر المرفوع المتصل لا يجوز من غير فصلٍ ولا تأكيد[٨].

---

(١) سورة الأنبياء: ٥٤.
(٢) سورة الرعد: ٢٣
(٣) سورة الأنعام: ١٤٨.
(٤) الكتاب: ٢٤٧/١.
(٥) المصدر السابق: ٢٧٨/١.
(٦) المقتضب: ٢١٠/٣، وتُنظر المسألة في شرح المفصل لابن يعيش: ٧٦/٣، ٧٧، والهمع: ٢٦٧/٥.
(٧) سورة المائدة: ٦٩.
(٨) ينظر: البيان: ٣٠٠/١.

وإنْ كان عدم جواز العطف على ضمير المرفوع دون الفصل بفاصل مذهب الجمهور، فقد ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنّ العطف على ضمير المرفوع دون الفصل بفاصل جائز، ولا ضعف فيه[١].

وعند قوله تعالى: (ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ)[٢]، قال في البيان: (الواو في (وهو) واو عطفٍ على المضمر في (استوى)، وهو قول الكوفيين، وهو ضعيف؛ لأنّ العطف على الضمير المتصل، إنما يجوز مع التأكيد أو الفصل، ولم يوجد واحدٌ منهما)[٣]، وضعّفه كذلك مكي والعكبري[٤].

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: ٦٦، ص٤٧٤.

(٢) سورة النجم: ٦، ٧.

(٣) البيان: ٣٩٧/٢.

(٤) ينظر مشكل إعراب القرآن: ٢٣٤/٢، والتبيان في إعراب القرآن: ٧٢٨.

٦ – حذف حرف النداء مع اسم الإشارة

أجاز الكوفيون حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، وأوردوا من السَّماع ما يؤيّد مذهبهم(١)، وتبعهم ابن مالك(٢).

ومنعه البصريون، قال المبرد: (إن كُلّ شيء من المعرفة يجوز أن يكون نعتًا لشيء، فدعوته، أنّ حَذْف (يا) منه غير جائز؛ لأنه لا يجمع عليه أن يحذف منه الموصوف وعلامة النداء)(٣).

وتابع الأنباري مذهب البصريين؛ فضعّف حذف حرف النداء في قوله تعالى: (ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ)(٤)، وقال: (وقيل: (هؤلاء) منادى مفرد، وتقديره: ياهؤلاء، فحُذِف حرفُ النداء...، وهو ضعيف لا يجيزه سيبويه(٥)؛ لأنَّ حرف النداء إنما يحذف مما لا يحسن أن يكون وصفًا لـ (أي)... و(هؤلاء) يحسن أن يكون وصفًا لـ (أي)...)(٦).

٧ – حذف همزة الاستفهام

يجوز حذف همزة الاستفهام تخفيفًا لكراهة الهمزتين، ووجود قرينة تدلّ عليها، ولكنه ليس بقياس؛ لأنَّها نائبة عن الفعل وفاعله، فهي تنوب عن

---

(١) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: ٥٦٦، وأوضح المسالك: ١٤/٤.

(٢) الخلاصة في النحو ألفية ابن مالك (باب النداء): ٧٥.

(٣) المقتضب: ٢٥٨/٤، وينظر الجمل في النحو: ١٥٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ٨٨/٢، وشرح الرضى على الكافية: ٣٧٤/١.

(٤) سورة البقرة: ٨٥.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢٣٠/٢.

(٦) البيان: ١٠٣/١، وضعفه كذلك الباقولي في كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ٦٥/١، وينظر الدر المصون: ٤٧٦/١.

(أستفهمُ)، فجاءت الهمزة اختصارًا، واختصار المختصر إجحافٌ به، إلا أنَّه يجوز حذفها لفهم المعنى وقوة الدلالة عليها بالقرائن[١].

لذا ضعّف الأنباري حذف همزة الاستفهام في قوله تعالى: (سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ)[٢]، في قراءة (أنذرتهم)[٣] بهمزة واحدة، على حذف همزة الاستفهام، قال (وهو ضعيف في كلامهم، وإنما جاء في الشعر)[٤] وكذلك ضعّف حذفها في قوله تعالى: (إِنَّكُمۡ لَتَأۡتُونَ ٱلرِّجَالَ)[٥] جاء في البيان (ومن قرأ بحذف همزة الاستفهام فللتخفيف، وحذف همزة الاستفهام ليس بقوي في القياس)[٦].

٨ - الاشباع

الفعل المضارع المعتل الآخر هو ما كان آخره واو قبلها ضمة، نحو: يدعو، أو ياء قبلها كسرة، نحو: يرمي، أو ألف قبلها فتحة، نحو: يسعى، وعلامة جزمه حذف هذه الحروف المعتلة.

وورد عن بعض العرب إبقاؤها في حالة الجزم، وعدم حذفها، لكنها لغة قليلة ضعيفة في القياس.

ومما ورد عليها في القرآن الكريم قوله تعالى: (قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَاْ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيۖ قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ

(١) ينظر المحسب: ٥٠/١، ورصف المباني: ١٣٥، ومغني اللبيب: ١٩.
(٢) سورة البقرة: ٦.
(٣) قرأ بذلك ابن محيصن، ينظر مختصر في شواذ القرآن: ١٠، وإعراب القراءات الشواذ: ١١٥/١.
(٤) البيان: ٥١/١.
(٥) سورة الأعراف: ٨١.
(٦) البيان: ٣٦٨/١.

أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ)[١]، وقرأت هذه الآية بإثبات الياء في (يتقي)، واختلف الناس في تخريجها على أوجه متعدّدة، أرجحها أنَّ إثبات حرف العلة في حالة الجزم لغة بعض العرب.

وأورد الأنباري وجهين في (يتقي)، أولهما: أن (مَنْ) موصولة، فلا جزم، وثانيهما: أن (من) شرطية، وحذفت الضمة المقدرة على الياء للجزم وبقيت الياء، وقال (وكلا الوجهين ليس بقوي في القياس)[٢] وقال ابن هشام عند عرضه لأوجه الإعراب في هذه الآية الكريمة: (وقيل: (من) شرطية، وهذه الياء إشباع، ولام الفعل حذفت للجازم)[٣]، وكل التخريجات ضعيفة، يقول مكي في إثبات ياء (يتقي) (ليس بقوي على أي وجهٍ تأوّلته)[٤].

والآية الأخرى قوله تعالى: (لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ)[٥]، والإشكال في الآية في قراءة (لا تخفْ دركًا ولا تخشى) بجزم الأول وإثبات الياء في الثاني[٦].

ذكر الأنباري وجهين في (تخشى)، أحدهما: أن يكون مستأنفًا، أي: وأنت تخشى، والثاني (أن يكون قد أثبت الألف ليطابق بين رؤوس الآي، فأشبع الفتحة فتولّدت منها ألف،... والوجه الأول أوجه الوجهين)[٧].

---

(١) سورة يوسف: ٩٠.

(٢) البيان: ٤٤/٢، ٤٥.

(٣) مغني اللبيب: ٦٢١.

(٤) مشكل إعراب القرآن: ٤٢٧/١.

(٥) سورة طه: ٧٧.

(٦) قراءة حمزة وحده. ينظر السبعة: ٤٢١، وحجة القراءات: ٤٥٨.

(٧) البيان: ١٥١/٢.

والآيتان الكريمتان من وادٍ واحد، قال الفارسي (ولكنّك تقدّر أنك حذفت الألف المنقلبة عن اللام ثم أشبعت الفتحة لأنها فاصلة، فأثبت الألف الثانية عن إشباع الفتحة)[١]، وقال بالإشباع كذلك السيرافي[٢] والباقولي[٣].

وفي كل الأحوال بالإشباع غير مقيس، أو على لغة بعض العرب ضعيفة لقلتها.

ولا ينبغي أن يُحمل القرآن على الأوجه الضعيفة أو اللغات الشاذة أو القليلة.

٩ - حذف الفاء في جواب الشرط

كل جواب شرطٍ يمتنع جَعْله شرطًا يجب إدخال الفاء عليه، كأنْ يكون الجواب جملة إسمية، كقوله تعالى: (وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٍ)[٤]، أو طلبية، كقوله: تعالى: (إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى)[٥]، وغيره مما ذُكر في بابه[٦].

وفي حذفها أقوال[٧]:

أولها: يجوز حذف الفاء ضرورةً واختيارًا، واستحسنه العكبري عند قوله تعالى: (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ)[٨]، فقال: (حُذف الفاء في جواب

---

(١) الحجة: ٢٤٠/٥.
(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٨٩/٢.
(٣) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ٨٤٦/٢.
(٤) سورة الأنعام: ١٧.
(٥) سورة آل عمران: ٣١.
(٦) ينظر أوضح المسالك: ٢٠٩/٤.
(٧) ينظر ارتشاف الضرب: ١٨٧٢، وهمع الهوامع: ٣٢٧/٤.
(٨) سورة الأنعام: ١٢١.

الشرط، وهو حسن إذا كان الشرط بلفظ الماضي، وهنا كذلك وهو قوله: (وإن أطعتموهم)[١].

وثانيها: المنع مطلقًا حتى في الضرورة، وهو قول المبرد[٢].

وثالثها: يجوز حذفها في الضرورة، ويمتنع في الاختيار، وهو قول سيبويه والجمهور، قال سيبويه: (وسألته – الخليل – عند قوله: إن تأْتِني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطرّ الشاعر)[٣].

وضعّف الأنباري حذف الفاء في جواب الشرط عند قوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ)[٤]، و(الوصيةُ) مرفوع بالابتداء على تقدير الفاء، أي: إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرًا فالوصيةُ للوالدين، قال: (والفاء جواب الشرط وقد حذفها، وهذا القول ضعيف؛ لأنّ حذف الفاء موضعه الشعر... أما في اختيار الكلام فهو قبيح جدًا)[٥]، وهو قول الأخفش[٦]، وضعّفه أبو علي الفارسي[٧]، وابن جني، فقال: (هو لعمري ضعيف في العربية، وبابه الشعر والضرورة، إلا أنَّه ليس بمردود؛ لأنَّه قد جاء عنهم)[٨].

---

(١) التبيان: ٣٥٦.

(٢) المقتضب: ٧٠/٢، فيه جواز ذلك في الاضطرار.

(٣) الكتاب: ٦٤/٣.

(٤) سورة البقرة: ١٨٠.

(٥) البيان: ١٤١/١.

(٦) في معاني القرآن له: ٣٥٠/١.

(٧) ينظر المسائل البصريات: ٥٤٨.

(٨) المحتسب: ١٩٣/١.

١٠ - جواز تعريف التمييز

مذهب البصريين تنكير التمييز؛ لأنه واحد بمعنى الجمع، ويشبه الحال في البيان ورفع الإبهام، والنكرة أخفّ الأسماء، وأجاز الكوفيون وابن الطراوة أن يكون معرفة بـ (ال) أو بالإضافة[١].

في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[٢]، قال ابن الأنباري في إعراب (نفسه) منصوبًا، (أن يكون منصوبًا على التمييز، وهو قول الكوفيين، وهذا الوجه ضعيفٌ جدًا؛ لأنَّه معرفة، والتمييز لا يكون إلا نكرة)[٣]، وأجاز الفراء إعرابه تمييزًا في هذه الآية الكريمة، وجعل (نفسه) تفسيرًا مع كونه معرفة، وقال: (لأنَّه وإن كان معرفة، فإنَّه في تأويل نكرة، ويُصيبه النصب في موضع نصب النكرة ولا يجاوزه)[٤].

والأنباري – في كتابه البيان– يسير على منهج البصريين القائل: إنّ التمييز لا يكون إلا نكرة، قال سيبويه: (وتقول: هو أشجع الناس رجلًا، وهما خير الناس اثنين، فالمجرور هنا بمنزلة التنوين، وانتصب الرجل والاثنان، كما انتصب الوجه في قولك: هو أحسن منه وجهًا، ولا يكون إلا نكرة)[٥]، وبهذا قال المبرد[٦]، وابن السراج[٧].

---

(١) ينظر المقتضب: ٣٢/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٠/٢، وارتشاف الضرب: ١٦٣٣، وهمع الهوامع: ٧٢/٤.

(٢) سورة البقرة: ١٣٠.

(٣) البيان: ١٢٣/١.

(٤) معاني القرآن: ٧٩/١، وينظر المحرر الوجيز: ٥٧٠/١.

(٥) الكتاب: ٢٠٥/١.

(٦) المقتضب: ٣٢/٣.

(٧) الأصول في النحو: ٣٠٧/١.

وفي إعراب (نفسه) قال الزجاج ردًّا على الفرّاء: (وعندي أن معنى التمييز لا يتحمل التعريف؛ لأنَّ التمييز إنما هو واحد، يدل على جنس أو خلة تخلص من خلال، فإذا عرفه صار مقصودًا قصده، وهذا لم يقله أحد ممن تقدّم من النحويين)[١].

وأجاز الزمخشري تعريف التمييز شذوذًا[٢]، فالتنكير هو الغالب، وهو الأصل، وتعريف التمييز شاذٌّ وإن ورد في لغة قليلة، لا يقاس عليها، وفي إعراب القرآن ينبغي أن يُحمل على أحسن الوجوه، ويراعى الأغلب والأشهر والأفصح، دون الشاذ والقليل.

١١ – بناء الظرف إذا أضيف إلى مبنيّ:

يجوز في الزمان المبهم المحمول على (إذا) أو (إذ) الإعراب على الأصل في الأسماء، والبناء حملًا عليهما، فإنْ وليه فعلٌ مبنيٌّ، فالبناء أرجح، وإن كان فعلًا معربًا أو جملة اسمية، فالإعراب أرجح عند الكوفيين، وواجب عند البصريين[٣]، ووافق الكوفيين جماعة منهم ابن هشام، وابن مالك إذا يقول في الألفية:

وقبل فعلٍ معربٍ أو مبتدأ *** أعرب، ومن بنى فلن يفنّدا[٤]

قال سيبويه: (جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيًا أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر؛ لأنَّه في معنى: (إذ)، فأضيف إلى ما يضاف إليه

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٢١٠/١.
(٢) تفسير الكشاف: ١٨٨/١.
(٣) أوضع المسالك: ١٣٣/٣.
(٤) ألفية ابن مالك: ٥٩.

(إذ)، وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا الأفعال؛ لأنّه في معنى (إذا) و (إذا) لا تضاف إلا إلى الأفعال)[١].

وعند قوله تعالى: (قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ)[٢]، وقرئ (يوم) بالرّفع والنصب[٣]، قال الأنباري: (ويجوز على قول الفراء[٤]: أن يكون مبنيًا على الفتح لإضافته إلى الفعل،... وهذا ضعيف؛ لأنّ الظرف إنما يُبنى إذا أُضيف إلى مبني كالفعل الماضي أو (إذ)... و(ينفع) فعل مضارع معرب، فلا يبنى الظرف لإضافته إليه، فلهذا كان هذا القول ضعيفًا)[٥].

و(يوم) في الآية الكريمة، يجب إعرابه عند البصريين، ويجوز فيه الإعراب والبناء عند الكوفيين ووافقهم الأخفش من البصريين[٦].

فالأنباري يسير على منهج البصريين ويقويه، ويضعّف ما عداه، وكثيرًا ما يقع التضعيف على المذهب الكوفي، كهذه المسألة.

١٢ – نصب (دون) لتمكنه من الظرفية:

عند قوله تعالى: (مِّنۡهُمُ ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنۡهُمۡ دُونَ ذَٰلِكَۖ)[٧]، قال ابن الأنباري: ((دون) صفة لموصوف محذوف، وتقديره: ومنهم جماعة دون ذلك، فحُذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وزعم الأخفش أن (دون) في موضع رفع

---

(١) الكتاب: ١١٩/٣، وينظر المقتضب: ٣٤٧/٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٠/٣.

(٢) سورة المائدة: ١١٩.

(٣) قرأ نافع وحده (يومَ) نصبًا، وقرأ الباقون برفعها. ينظر كتاب السبعة: ٢٥٠، وحجة القراءات: ٢٤٢.

(٤) معاني القرآن للفراء: ٣٢٦/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٢٤/٢.

(٥) البيان: ٣١١/١.

(٦) معاني القرآن: ٢٥٨/١، وينظر مشكل إعراب القرآن: ٢٨٣/١.

(٧) سورة الأعراف: ١٦٨.

إلا أنّه جاء منصوبًا؛ لتمكّنه في الظرفية كما زعم في قوله تعالى: (لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)[١] أنّ (بينكم) في موضع رفع؛ لأنَّه فاعل، إلا أنَّه جاء منصوبًا لتمكّنه في الظرفية، وهذا ضعيف ليس بمرضٍ؛ لأنَّ (دون) جاء مرفوعًا)[٢].

قال سيبويه: (وأمّا (دونك) فإنّه لا يرفع أبدًا، وإن قلت: هو دونك في الشرف؛ لأنّ هذا إنما هو مَثَلٌ كما كان هذا مكان ذا في البدل مثلًا، ولكنّه على السعة)[٣]، وهذا يعني أن (دون) لا تتصرف ولا تخرج عن الظرفية إلا أنّه ذكر لها معنيين: الأول: أن تكون ظرفًا ولا يجوز فيه إلا النصب، وإنما يستعمل في معنى المكان تشبيهًا، والثاني: أن تكون بمعنى (حقير أو مسترذل، فيقال هذا دونك، أي حقيرك ومسترذلك، كما تقول: ثوب دون، وجائز أن يكون دون الذي في المرتبة والمنزلة المستعمل ظرفًا محمولًا على هذا في الرفع[٤]، وذكره كلٌّ من: الأخفش الباقوليُّ[٥] وقدّماه على غيره من الأقوال تأييدًا له، ولم يضعّفه الفارسي[٦] ولا العكبري[٧] ولا غيرهم، قال ابن هشام: (و (دون) مبتدأ مؤخر، وبني على الفتح؛ لإبهامه وإضافته إلى مبني، وهو اسم الإشارة، ولو جاءت القراءة برفع (دون)، لكان ذلك جائزًا)[٨]، ومما يؤيد مذهب الأخفش كذلك أنَّه محمول على أكثر أحوال الظروف.

---

(١) سورة الأنعام: ٩٤.

(٢) البيان: ٣٧٧/١.

(٣) الكتاب: ٤٠٩/١.

(٤) ينظر: شرح السيرافي: ٣٤/٦.

(٥) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ٤٨٣/١.

(٦) الحجة: ٣٦٠/٣.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٣٤٩.

(٨) شرح شذور الذهب: ٨١.

المبحث الثاني
مسائل غير قياسية لم يضعّفها

١ - المفعول معه:

جاء في البيان عند قوله تعالى: (فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ)[١] قوله: (شركاءكم)، منصوب لوجهين:

أحدهما: أنه منصوب؛ لأنّه مفعول معه، وتقديره: فأجمعوا أمركم مع شركائكم؛ لأنّه يقال: أجمعت مع الشركاء، ولا يقال: أجمعت الشركاء، لأنّه بمعنى عزمت.

والثاني أن يكون منصوبًا بتقدير فعل، والتقدير: فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم، وقيل التقدير: وادعوا شركاءكم[٢].

وزاد المعربون وجوهًا أخرى، منها: أنَّه معطوف على (أمركم) بتقدير حذف مضاف، أي: وأمر شركائكم، كقوله: واسأل القرية.

ومما زيد أيضًا: أنَّه عطف عليه من غير تقدير حذف مضاف، قيل: لأنَّه يقال: أجمعت شركائي[٣].

وأجاز الأنباري نصب (وَمَن تَابَ)[٤] مفعولًا معه، وكذلك (الطير) في قوله تعالى: (يُسَبِّحۡنَ وَٱلطَّيۡرَۖ)[٥]، مع وجوهٍ أخرى محتملة في الآيتين. ولم

---

(١) سورة يونس: ٧١.

(٢) ينظر: البيان: ٤١٧/١.

(٣) ينظر الحجة: ٢٨٩/٤، والكشاف: ٣٤٦/٢، والتبيان: ٤٤٢، والبحر المحيط: ١٧٧/٥، ١٧٨، والدر المصون: ٢٤٠/٦.

(٤) سورة هود: ١١٢، وينظر البيان: ٣١/٢.

(٥) سورة الأنبياء: ٧٩، وينظر البيان: ١٦٣/٢.

يضعّف ابن الأنباري هذا الوجه مع أن ورود (المفعول معه) في القرآن احتمالًا، ولا يُجزم به.

وذكر السيوطي أنّه لم يرد في القرآن، إذ قال: (فائدة: قال بعضهم: ليس في القرآن على كثرة منصوباته مفعول معه)[١] ولعله أراد ليس فيه على وجه الجزم والوجوب.

وقال ابن هشام في حديث عن واو المفعول معه (ولم يأتِ في التنزيل بيقين) ثم ذكر آية يونس السابقة وقال: (و(شركاءكم) بالنصب، فيحتمل الواو فيه ذلك)[٢]، وكذا في سائر القرآن[٣]، ورود المفعول معه احتمالًا لا يقينًا.

وأحسب أنَّه ينبغي أن لا يُحمل القرآن على الوجوه المحتملة التي لم يثبت ورودها عند المعربين.

٢ - الحمل على التوهّم:

الحمل على التوهُّم في النحو يعني توهُّم أن العامل الموجود معدوم، أو توهُّم أن العامل المعدوم موجود؛ مراعاة للمعنى.

وقد ذكره سيبويه فقال: (واعلم أنّ ناسًا من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٌ ذاهبان؛ وذاك أنّ معناه معنى الابتداء، فيُرى أنّه، قال: هُمْ)[٤]، قال ابن هشام: (ومراده بالغلط ما عبّر عنه غيره بالتوهُّم)[٥].

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: ٥٠٥/١.

(٢) مغني اللبيب: ٤٧١.

(٣) أورد الشيخ عضيمة رحمه الله واحدًا وعشرين موضعًا في القرآن، جاء فيه واو المفعول معه وجهًا محتملًا، ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٤٩٥/٣.

(٤) الكتاب: ١٥٥/٢، وينظر: ٣٤٤/٢.

(٥) مغني اللبيب: ٦٢٢.

جاء الحمل على التوهم في البيان في مواضع، وكان يسميه الحمل على المعنى تأدُّبًا مع القرآن الكريم، من مواضعه ما ورد عند قوله تعالى: (أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا)[١]، فقد ذكر في الكاف في (كالذي) وجهين، ومنها (أن تكون الكاف للتشبيه، ويكون معطوفًا على معنى ما تقدّمه من الكلام)[٢]؛ لأن المعنى: ألم تر إلى الذي حاجّ... وألم تر كالذي مَرّ..، واحد.

ذكر ابن هاشم ذلك في العطف على التوهّم[٣]، وكذلك السمين، وقال: وإن كان موجودًا في لسانهم.. إلا أنهم نصُّوا على عدم اقتياسه[٤].

وجاء في البيان عند قوله تعالى: (حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِين)[٥] في موضع (من)، قال: (والنصب بالحمل في العطف على المعنى، ومعنى (حسبك الله) يكفيك الله، فكأنَّه قال: يكفيك الله وتابعك)[٦]، ذكر هذا الوجه ابن عطية[٧]، ونقله أبو حيان فقال: (هذا ليس بجيد،... إلا إن قيل: إنَّه عطف على التوهم،... ولكن العطف على التوهم لا ينقاس، فلا يُحمل عليه القرآن ما وُجدت مندوحة عنه)[٨].

---

(١) سورة البقرة: ٢٥٩.
(٢) البيان: ١/١٧٠.
(٣) مغني اللبيب: ٦٢٣.
(٤) الدر المصون: ٢/٥٥٦.
(٥) سورة الأنفال: ٦٤.
(٦) البيان: ١/٣٩١.
(٧) المحرر الوجيز: ٤/٦١٨.
(٨) البحر المحيط: ٤/٥١٠.

وكذا ذكر الأنباري الحمل على التوهُّم في مواضع أخرى[١]، لكنه لا يصرّح بمصطلح (التوهُّم) تأدبًا مع القرآن، ولا يذكر ضعفه، مع أن المعربين يصرّحون بأنَّه لا ينقاس[٢].

ومما يثير التساؤل أن ابن الأنباري نفسه عدَّ التوهُّم ضربًا من الغلط[٣]، بل يراه – في الإنصاف – (من الشاذ الذي لا يعتدّ به؛ لقلته وشذوذه)[٤]، ولا يحمل القرآن على القليل والشاذ من الكلام.

٣ – الزيادة

الزيادة في الحروف أو الأفعال أو الأسماء غير مقيسة، وكلما كان الحكم النحوي خارج القياس كان ضعيفًا، والأصل عدم القول به، قال ابن جني: (أما الزيادة فخارج القياس، وذلك أنَّه إذا كانت إنما جيء بها – الحروف – اختصارًا وإيجازًا كانت زيادتها نقضًا لهذا الأمر)[٥]، (فكلما أمكن أن يكون الكلام مستقيمًا دون جعل الكلمة زائدة فهو أولى)[٦].

ويزداد الأمرُ خطرًا إذا كان الحديث في القرآن الكريم، وكرائم ألفاظه، وجواهر جُملِه؛ لذا دأب بعض أئمة اللغة على تضعيف وتقليل التخريج على الزيادة في القرآن الكريم، أو استبدال مصطلح (الزيادة) و (اللغو) بمصطلح (الصلة) لغرض التوكيد، قال ابن مضاء: (ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل قد تبيّن بطلانه، فقد قال في القرآن بغير علم، وتوجّه

---

(١) ينظر البيان: ٣٣١/٢، ٤٤١.

(٢) ينظر البحر المحيط: ٤٤٦/٧، والدر المصون: ٤٨٢/٩.

(٣) الإنصاف: ١٩١/١، المسألة: (٢٣).

(٤) الإنصاف: ٣٩٨/١، المسألة: (٥٧).

(٥) الخصائص: ٢٧٩/٢.

(٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٥٧٠/٢.

الوعيد إليه، ومما يدل على أنه حرام، الإجماع على أنه لا يزاد في القرآن لفظ غير مجمع على إثباته، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ، بل هي أحرى؛ لأن المعاني هي المقصودة، والألفاظ دلالات عليها، ومن أجلها)[١].

جاءت الزيادة في البيان في مواضع عدة، بهذا المصطلح، جاءت زيادة الحرف وزيادة الفعل وزيادة الاسم دون بيان ضعفها وحكمها في القياس.

فقد ورد في البيان الزيادة من نحو: ما، لا، من، اللام، الواو، الفاء، الباء، أنْ، الكاف، كان، مثل[٢].

لم يشر الأنباري إلى ضعف القول بالزيادة مع وضوحه، وذكر المعربين له في مواطن عديدة، فعند قوله تعالى: (مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ)[٣]، قال أبو حيان: (وتقدير زيادة الكاف أو زيادة (مثل) قول بعيد)[٤].

وفي قوله تعالى: (أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ)[٥]، قال السمين الحلبي: (الثالث: أن الكاف زائدة...، وفيه ضعف؛ لأن الأصل عدم الزيادة)[٦].

---

(١) الرد على النحاة: ٧٤.

(٢) ينظر الصفحات على التوالي: ٦٥/١، ٤١، ٦٤، ٢٠٧، ٢٢٢، ٢٣٣، ٢٤٣، ٣٨٧، ٣٤٥، ٣٧٣، ٣٣٧.

(٣) سورة البقرة: ٢٦١.

(٤) البحر المحيط: ٣١٥/٢.

(٥) سورة البقرة: ٢٥٩.

(٦) الدر المصون: ٥٥٧/٢.

٤ – إضافة العدد (مئة) إلى الجمع

في قوله تعالى: (وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ)[١]، قرأ حمزة والكسائي بإضافة (سنين) إلى (مئة) بلا تنوين[٢]، وليست هذه القراءة الموافقة للقياس؛ لأن العرب إذا أضافت العدد أفردت، فيقولون عندي ثلاث مئة دينار، ولا يقولون: ثلاث مئة دنانير، ولا يقولون: هؤلاء ثلاث مئة رجال، إنما يقولون: ثلاث مئة رجل، هذا هو القياس.

ولذا أنكر أبو حاتم هذه القراءة[٣]، وقال أبو الحسن: (ولا يحسن إضافة المئة إلى السنين)[٤]، وخطّأها المبرد فقال: (وقد قرأ بعضُ القراء بالإضافة، فقال: ثلاث مئةِ سنين، وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر)[٥].

ولا يجوز لهم ذلك؛ لأن إضافة (مئة) إلى الجمع لغة واردة عن العرب، ولكنها قليلة الاستعمال[٦]، وأقوى منه: إن القراءة سنة متبعة، وحجة على القاعدة النحوية، ولا تعارض بالقياس.

مما جعل الأنباري يوافق القراءة، فيقول: (تنبيهًا على الأصل الذي كان يجب استعماله، كما جاء: استحوذ، واستروح، واستصوب، تنبيهًا على الأصل الذي كان يجب استعماله في: استعان واستقام واستجاب)[٧]؛ أنّ هذا ما عليه

---

(١) سورة الكهف: ٢٥.
(٢) السبعة: ٣٩٠.
(٣) الدر المصون: ٤٧٠/٧.
(٤) الحجة: ١٣٦/٥.
(٥) المقتضب: ١٦٩/٢.
(٦) ينظر الحجة: ١٣٦/٥، والبحر المحيط: ١١٢/٦.
(٧) البيان: ١٠٦/٢.

أكثر النحويين[١]، وقال سيبويه: (وليس بمستنكرٍ في كلامهم أن يكون اللفظ واحدًا، والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام)[٢].

٥ - النصب على نزع الخافض

قد يحذف حرف الجر وينتصب الاسم بعده على نزع الخافض، ويكون هذا الحذف في النثر والشعر سماعيًا، يحفظ ولا يقاس عليه.

وقد يكون قياسيًا، وذلك في أنّ وأنْ، وكي، كقوله تعالى: (شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ)[٣]، وقوله تعالى: (أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ)[٤]، وقوله تعالى: (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ)[٥]، أي: بأنّه، ومن أن جاءكم، ولكيلا، بشرط أمن اللبس[٦].

وقد جاء في البيان عند قوله تعالى: (وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ ٱللَّهِ)[٧]، في إعراب (ما) قال: (والثاني: أن تكون في موضع نصب (بعدها)، بتقدير حذف حرف الجر)[٨]، وما لا يحكمه القياس فهو ضعيف، لكنه لم يذكر ضعفه.

---

(١) ينظر المحرر الوجيز: ٣٥٣/٦، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ٧٥٣/٢.
(٢) الكتاب: ٢٠٩/١.
(٣) سورة آل عمران: ١٨.
(٤) سورة الأعراف: ٦٣.
(٥) سورة الحشر: ٧.
(٦) أوضح المسالك: ١٧٩/٢.
(٧) سورة النمل: ٤٣.
(٨) البيان: ٢٢٢/٢.

وكذلك في قوله تعالى: (يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا)[١]، قال (عذابًا، منصوب، بتقدير، حذف حرف الجر، وتقديره: يسلكه في عذاب، فحذف حرف الجر فاتصل الفعل به فنصبه)[٢]، وفي غير هذين الموضعين كثيرٌ جدًا، يذكر النصب بنزع الخافض مما هو سماعي، ولا يذكر ضعفه.

وفي الآية الأولى قال أبو حيان: (وهو ضعيف لا يجوز إلا في ضرورة الشعر... وليس من مواضع حذف حرف الجر)[٣].

وقد أنكر هذا الإعراب سيبويه[٤]، والمبرد، إذ قال: (وليس هذا بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائزٌ عند كثير من النحويين، وإنما ذكرناه لأنه شيئٌ قد قيل، وليس بجائز عندي؛ لأن حرف الجر لا يحذف)[٥]، وسائر نحاة البصرة لا يجيزون تخريج القرآن عليه ما لم يكن قياسيًا[٦].

وأجازه الكوفيون[٧]، وذكر الفراء نصب (قبضته)[٨] أنها بمعنى: في قبضته، على تقدير حذف حرف الخفض، كما نقول: شهر رمضان انسلاخَ شهر شعبان، أي هذا في انسلاخ هذا[٩]، وضعّف العكبري[١٠] هذا الإعراب.

---

(١) سورة الجن: ١٧.
(٢) البيان: ٤٦٦/٢.
(٣) البحر المحيط: ٧٥/٧.
(٤) الكتاب: ٩٤/١.
(٥) المقتضب: ٣٣٥/٢.
(٦) معاني القرآن وإعرابه: ٣٦٢/٤.
(٧) ينظر الكشاف: ١٣٩/٤، والمحرر الوجيز: ٤٢٢/٨، والبحر المحيط: ٤٢٢/٧.
(٨) سورة الزمر: ٦٧، وقرأ بالنصب الحسن، ينظر مختصر في شواذ القرآن: ١٣٢.
(٩) معاني القرآن: ٤٢٥/٢.
(١٠) التبيان: ٦٨٨.

الخاتمة

أهم النتائج:

١- الإعراب الضعيف هو القبيح الجائز، وإنما استُقبح لضعفه، وقد يُعبّر عنه بغير ذلك، كما ورد في ثنايا البحث.

٢- لا يكون الإعراب ضعيفًا في البيان إلا إذا خالف القاعدة النحوية أو أدّى إلى معنى مخالف للمراد مخالفة محتملة، لا تكون ضد الصواب.

٣- دأب البيان على تضعيف كل وجه خالف القياس البصري، فالضعيف عنده – في الأغلب – هو الوجه الكوفي المخالف للبصري.

٤- لم يلتزم البيان بتضعيف كلّ وجه خالف القياس، وقد وردت مسائل عدة غير قياسية، لم يضعّفها، كما ظهرت في المبحث الثاني.

٥- قد يخالف ابن الأنباري نفسه، إذا ما قارنت بين البيان وكتبه الأخرى، فتراه يعتبر التوهم ضربًا من الغلط، أو هو من الشاذ الذي لا يعتدّ به لقلته وشذوذه، في الإنصاف، ويحمل عليه بعض الوجوه في البيان دون إشارة لذلك.

٦- قد يرد في البيان مخالفة أصلٍ من أصول إعراب القرآن فيخرّج القراءة على وجه إعرابي ضعيف، سُمع في لغة قليلة أو شاذة، ولا ينبّه إلى ذلك.

٧- نص البيان على ضعف الإعراب في مسائل:

١- إذا كان تخريج الوجه على لغة (أكلوني البراغيث).
٢- الجر على الجوار.
٣- الاتباع.
٤- إجراء الوصل مجرى الوقف.
٥- العطف على الضمير المرفوع المتصل دون فصلٍ.

٦- حذف حرف النداء مع اسم الإشارة.

٧- حذف همزة الاستفهام.

٨- الاشباع.

٩- حذف الفاء في جواب الشرط.

١٠- جواز تعريف التمييز.

١١- بناء الظرف إذا أضيف إلى مبني.

١٢- نصب (دون) لتمكنه في الظرفية.

٨- أورد البيان مسائل غير قياسية ولم يضعّفها:

١- إذا كان تخريج الوجه على أنه مفعول معه.

٢- الحمل على التوهُّم.

٣- الزيادة.

٤- إضافة العدد (مئة) إلى الجمع.

٥- النصب على نزع الخافض.

المراجع

١- الاتقان في علوم القرآن، السيوطي، ط٢، ١٤١٦ه، مكتبة المعارف، الرياض.
٢- ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ت/د/ رجب عثمان، ط١، ١٤١٨ه، الخانجي، القاهرة.
٣- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، ت/ عبدالإله نبهان وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
٤- الأصول في النحو، ابن السراج، ت/د/ عبدالحسين الفتلي، ط٣، ١٤٠٨ه، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، ت/ محمد السيد، ط١، ١٤١٧ه، عالم الكتب، بيروت.
٦- إعراب القرآن للنحاس، ت/د/ زهير غازي زاهد، ط٢، ١٤٠٥ه، عالم الكتب.
٧- الاقتراح في أصول النحو وجدله، السيوطي، ت/د/ محمود فجال، ط١، ١٤٠٩، مطبعة الثغر.
٨- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ت/ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر.
٩- أوضح المسالك، جمال الدين ابن هشام، ت/ محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت.
١٠- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ت/ عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، ط١، ١٤١٣ه، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ت/ سعد كريم الفقي، ط١، ١٤٢٢ه، دار اليقين، المنصورة.
١٢- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، ت/ طه عبدالحميد طه، ١٤٠٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
١٣- تاج العروس، السيد محمد الزبيدي، ط١، ١٤٢٨، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٤- التعريفات، علي الجرجاني، ت/د/ عبدالرحمن عميرة، ط١، ١٤١٦ه، عالم الكتب، القاهرة.
١٥- تهذيب اللغة، محمد أحمد الأزهري، ت/ محمد عوض مرعب، ط١، ٢٠٠١، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٦- الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي، ت/د/ علي توفيق الحمد، ط٢، ١٤٠٥ه، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٧- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ت/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم، ط٢، ١٤٠٣ه، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
١٨- حجة القراءات، أبو زرعة عبدالرحمن بن زنجلة، ت/ سعيد الأفغاني، ط٥، ١٤١٨ه، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٩- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ت/ بدر قهوجي وبشير، ط٢، ١٤٣٥ه، البيّنة، دمشق.
٢٠- خزانة الأدب، البغدادي، ت/ عبدالسلام هارون، ط١، ١٤٠٦ه، الخانجي، القاهرة.
٢١- الخصائص، أبو الفتح ابن جني، ت/ محمد على النجار، ط٢، دار الهدى، بيروت.

٢٢- الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)، محمد بن مالك، ت/د/ عبدالمحسن القاسم، ط١، ١٤٣٩ه.
٢٣- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد يوسف السمين، ت/ أحمد الخراط، ط٢، ١٤٢٤ه، دار القلم، دمشق.
٢٤- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.
٢٥- الرد على النحاة، لابن مضاء، ت/د/ محمد إبراهيم البنا، ط١، ١٣٩٩ه، دار الاعتصام، القاهرة.
٢٦- رصف المباني، أحمد المالقي، ت/ أحمد الخراط، ط٢، ١٤٠٥ه، دار القلم، دمشق.
٢٧- السبعة، لابن مجاهد، ت/د/ شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة.
٢٨- شرح التسهيل، لابن مالك، ت/ عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي، ط١، ١٤١٠ه، هجر، القاهرة.
٢٩- شرح الجمل لابن عصفور، ت/د/ صاحب أو جناح.
٣٠- شرح الحدود النحوية، جمال الدين الفاكهي، ت/د/ محمد الإبراهيم، ط١، ١٤١٧، النفائس، بيروت.
٣١- شرح الرضي على الكافية، ت/ يوسف حسن عمر، ١٣٩٨ه، جامعة قاريونس.
٣٢- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ت/د/ عبدالحميد السيد، دار الجيل، بيروت.
٣٣- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
٣٤- شرح شذوذ الذهب، لابن هشام، دار الفكر.

٣٥- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، ت/ عبدالمعطي قلعجي، ط١، شركة القدس، القاهرة.
٣٦- الصحاح، الجوهري، ت/ أحمد عبدالفغور عطار، ط٤، ١٩٩٠م، دار العلم للملايين، بيروت.
٣٧- صحيح البخاري، محمد إسماعيل، ١٣١١ه، الطبعة السلطانية، بولاق مصر.
٣٨- كتاب العين، الخليل الفراهيدي، ط٢، ١٤٢٦ه، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٩- الكتاب، لسيبويه، ت/ عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
٤٠- الكشاف، جار الله محمود الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤١- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، علي الباقولي، ت/ محمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق.
٤٢- الكليات، الكفوي، ط٢، ١٤١٣، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
٤٣- المحتسب، أبو الفتح ابن جني، ت/ علي النجدي ناصف وآخرين، ١٣٨٦ه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.
٤٤- المحرر الوجيز، عبدالحق بن عطية، ط١، ١٤٣٦ه، وزارة الأوقاف، قطر.
٤٥- مختصر الشواذ في القرآن، لابن خالويه، عالم الكتب، بيروت.
٤٦- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، ت/د/ محمد الشاطر، ط١، ١٤٠٥ه، مطبعة المدني، القاهرة.
٤٧- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ت/د/ حاتم الضامن، ط١، ١٤٢٤ه، دار البشائر، دمشق.

٤٨- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم الزجاج، ت/د/ عبدالجليل الشلبي، ط١، ١٤٠٨ه، عالم الكتب.
٤٩- معاني القرآن، سعيد الأخفش، ت/د/ عبد الأمير الورد، ط١، ١٤٠٥ه، عالم الكتب، بيروت.
٥٠- معاني القرآن، يحيى الفراء، ت/ أحمد نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، بيروت.
٥١- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، ط١، ١٤٢٢ه، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٢- مغني اللبيب، جمال الدين ابن هشام، ت/ مازن المبارك وآخرين، دار الفكر.
٥٣- المقتضب، أبو العباس المبرد، ت/ محمد عبدالخالق عضيمة، ١٣٩٩ه، وزارة الأوقاف، مصر.
٥٤- همع الهوامع، السيوطي، ت/د/ عبدالعال سالم مكرم، ط١، ١٤٠٠ه، دار البحوث العلمية، بيروت.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٣٩١٥
٢-	Abstract	٣٩١٦
٣-	المقدمة	٣٩١٧
٤-	التمهيد	٣٩١٩
٥-	المبحث الأول : مسائل نصّ البيان على ضعفها	٣٩٢٢
٦-	المبحث الثاني : مسائل غير قياسية لم يضعّفها	٣٩٣٩
٧-	الخاتمة	٣٩٤٧
٨-	المراجع	٣٩٤٩
٩-	فهرس الموضوعات	٣٩٥٤